العملية السياسية العراقية في ظل حكومة عادل عبد المهدي

عثمان الصباغ*

ملخص: بعد مضي عدة أشهر على تسلّم عادل عبد المهدي رئاسة الحكومة العراقية، لا تزال التحديات السابقة تفرض نفسها، إضافة إلى تحديات جديدة فرضتها تطورات الساحة السياسية الداخلية بعد الانتخابات الأخيرة في العام الماضي. علاوة على تطورات الصراع الأمريكي الإيراني ذات التأثير المباشر والحساس في الشأن العراقي. يعرض هذا البحث ويناقش التطور الحاصل في العملية السياسية في العراق بعد انتخابات أيار (مايو) 2018، والأزمات التي رافقت عملية تشكيل حكومة عادل عبد المهدي في آب (أغسطس) 2018، في ظل بيئة غير مستقرة على الجانب المحلي والإقليمي. ويتناول هذا البحث أيضًا أبعاد أزمات العملية السياسية التي تشكل تحديات لحكومة عادل عبد المهدي.

* باحث، العراق

The Iraqi Political Process under the Government of Adel Abdul Mahdi

OTHMAN R. ALSABBAGH*

ABSTRACT After 10 months since Adel Abdul Mahdi took over as prime minister of Iraq previous challenges continue to pose as well as new ones posed by domestic political developments after the last elections last year. In addition. developments in the US-Iranian conflict have a direct and sensitive impact on Iraq. This article attempts to discuss the development of the political process in Iraq after the May 2018 elections and the crises that accompanied the process of forming the government of Adel Abdul Mahdi in August 2018 In an unstable environment on the local and regional sides. This article reviews the crises of the political process that facing the government of Adel Abdul Mahdi.

* Researcher. Iraq

رؤية تركية
2019 - (8/4)
59 - 41

مقدمة

تشـهد الساحة السياسـية العراقية صراعًا يُعدّ الأكثر تعقيدًا وخطورة، خصوصًا بعد نتائج الانتخابـات التي تلت داعش، حيث مثلت عملية تشـكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسـة عادل عبد المهدي مجموعة تحديات جديدة في مسـار الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العـراق؛ بـدأت التحديـات بمعضلـة الكتلة الأكبر في البرلمـان التي يجب أن تعلن تشـكيل الحكومـة والتـي لم يُحسَـم الجدل في تحديد أو تفسـير من هـي الكتلة الأكبر، وهو ما أسـهم في اسـتمرار حالة الفوضى وعدم الاسـتقرار في العملية السياسـية العراقية. وهذا أدى إلى تمحور الأحزاب حول قطبين رئيسـين، همـا: كتلة الإصلاح والإعمار، وكتلة البنـاء. إنّ النواة والقوة الدافعة داخل كتلة الإصلاح هي كتلة "سـائرون" بقيادة مقتدى الصدر، ونواة كتلة البناء هي كتلة "الفتح". بادرت القيادات داخل الكتلتين إلى اتفاق بينهم للمضي بالعملية السياسية وأداء دور المحرك الأساسي داخل البرلمان، وبتوافق ضمني استطاعتا ترشيح محمد الحلبوسي لرئاسة البرلمان، وبرهم صالح لرئاسة الجمهورية، وكانت هاتان الكتلتان قد اتفقتا من قبل على إزاحة حزب الدعوة من رئاسـة مجلـس الوزراء وكلّفتا عادل عبد المهدي برئاسـة مجلس وزراء بعيدًا عن الأحزاب الحالية.

إقليميًّا بذلت إيران والولايات المتحدة جهودًا كبيرة في التسابق من أجل التأثير في العراق خـلال عملية تشـكيل الحكومة، في الوقـت الذي تظهر بـه أمريكا أنّها راضية بنجاح تشـكيل الحكومـة، تبـدو نتائج هذا التسـابق أنها انتهت بما يخدم مصالح إيـران في المحافظة على نفوذها في العراق، من خلال تسـمية الرئاسـات الثلاث الجديدة. تعاملت الولايات المتحدة مع عادل عبـد المهـدي على نحو مكثف حـين كان وزيرًا للنفط في العراق، ولكنّهـا دعمت آنذاك رئيس الحكومـة حيدر العبـادي خلال الانتخابات، متغاضيةً عن جميـع التحليلات المنطقية للوضع. ومن خلال سوء قراءتها للمشهد السياسي خسرت واشنطن فرصة التأثير في مرشح لديه بعض الشعور بالولاء. وفي المقابل، بذلت طهران بعض الجهود الاستثنائية في بناء تحالفات سياسية لم تكن واشـنطن تعتقد أنها ممكنة. على سـبيل المثال، ضُمّ ما يقارب نصف السُنّة إلى كتلة "البناء" التي تُعدّ الجناح السـياسي لبعض الميليشـيات الشيعية، والتي بدورها رشحت محمد الحلبوسي لرئاسة البرلمان. وعلى الرغم من ممارسة إيران نفوذًا كبيرًا في العراق بسبب المؤسسات العراقية الضعيفة وسياسات البلاد القائمة على الصفقات، لكن لا يجب غض النظر عن نفوذ الأحزاب والقيادات المحلية في البلاد.

المشـهد السـياسي العراقـي كعادته مـليء بالأزمات، ويبـدو أن النخبة السياسـية تعيش عـلى هذه الأزمات. حيث إن السـنوات الماضية كانت سياسـة الإدارة بالأزمات هي السـائدة في البـلاد، وكانت الحلول في أكثر الأحيان تـأتي من خلق أزمة جديدة وأكبر لتحلّ محلّ الأزمة القائمة حتى تُنسَـى الأزمة الأولى؛ لتتجه الأنظار نحو الأزمة الجديدة. ولا يخفى على أحد بأن

هنـاك توجّسًـا وترقّبًا لما قد تحملـه التحديات القادمة من جراء ما قد يحـدث في المنطقة برمتها، وخصوصًا ما يتعلق بتطورات الصراع الأمريكي- الإيراني، واحتمالية عودة داعش إلى المناطق النائية، وهو ما يضع قادة البلد أمام تحديات كبيرة. إضافة إلى عدة عقبات، منها إكمال الحقائب الوزاريـة، وعجـز وتأخر إعـادة هيكلة الحكومـة كما جـاء في البرنامج الحكومي لإنهـاء إدارة المناصب بالوكالة، وتعين رؤسـاء الهيئات المسـتقلة ووكلاء الوزراء والمديرين العامّين وغيرها مـن المناصـب، إضافـة إلى مواجهة التهديـدات الأمنيـة المتصاعـدة، والتدهـور الاقتصادي، وسـوء الخدمـات التـي تجعل الشـعب العراقي في حالة مـن الغضب وعدم الرضـا على الأداء الحكومـي بشـكل عام، حيث يجب على حكومة عادل عبد المهـدي التعامل مع ثلاثة مجتمعات مختلفة تضررت بشدة من قضايا فريدة من نوعها. فالأكراد غاضبون من فقدانهم السيطرة على كركوك، أما السُّنّة فبأمسّ الحاجة إلى إعادة الإعمار بعد الحرب على "داعش"، ويشعرون بالقلق من معاودة ظهور داعش، وسـئموا من اسـتبعادهم عن مناصب السـلطة السياسية الكبرى في بغداد. ويشعر الشيعة بالغضب من عجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية.

أبعاد أزمات العملية السياسية في العراق:

تختلف الأزمات السياسـية الحالية عن الأزمات السـابقة، فالخلافات بين الكتل السياسـية في الحكومات السـابقة كانت تتمحور حول المحاصصة الطائفية والقومية بين السـنة والشـيعة والأكراد، أما الآن فقد توسّـع الخلاف إلى داخل البيت الشـيعي بين القوى السياسية المؤثرة في

المشهد السياسي، والمسيطِرة عليه منذ الاحتلال في 2003. وكذلك بين القوى السنية والكردية فيما بينها.

بعد أن جاءت أحداث البصرة والتظاهرات الاحتجاجية في تموز 2018، بسبب سوء الخدمات وغضب الجماهير بوصف ذلك تهديدًا لوجود الأحزاب وشرعيّتها، اتفق التحالفان الرئيسان (سائرون، والفتح) بتأجيل الخلاف على ما يسمى بـ"الكتلة الكبرى" والاتفاق على ما يسمى بـ(مرشح توافقي)، ترضى به الأطراف الداخلية والخارجية، ويكون محل تفاهم كِلا الطرفين. وذلك لكون مصالح جميع الأطراف السياسية باتت مهددة بفقدان ثقة جماهيرها، أو فقدان زمام الأمور باتجاه الفوضى المطلقة، وتخوّف من عودة تنظيم داعش الذي يحاول استغلال هذه الفوضى. وبناء على هذا استقر توافق أطراف الصراع على تسليم رئاسة الوزراء إلى عادل عبد المهدي (الذي كان مرشحًا لرئاسة الوزراء في الدورات السابقة)، تحت مباركة مرجعية النجف "السيستاني"، مع وجود الرضا الإيراني وعدم الاعتراض الأمريكي عليه. ورغم أنّ عادل عبد المهدي رشّحه كلا الطرفين (سائرون والفتح)، إلا أنهما أعلنا بعدم تحمل مسؤوليتهما عنه في حالة إخفاقه في إدارة الحكومة. وهذا يشير إلى عدم وجود "دعم برلماني" له، ويشكل ذلك نقطة ضعف في دعم أداء الحكومة والتشريعات المساندة؛ لذا يبدو أن رئيس الوزراء عادل عبد المهدي هو أضعف رئيس وزراء بعد 2003، في ظل حكومة تعاني التصدع والارتباك، ويعود كل ذلك إلى الخلافات العميقة الناتجة من صراع القوى السياسية على السلطة.

تشهد الساحة السياسية العراقية صراعًا يُعدّ الأكثر تعقيدًا وخطورة خصوصًا بعد نتائج الانتخابات التي تلت داعش حيث مثلت عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة عادل عبد المهدي مجموعة تحديات جديدة في مسار الاستقرار

كذلك، كلما زادت حدة الخصومة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أصبحت الحكومة العراقية أضعف. فالمنافسة بين الداعمين الخارجيين الرئيسين للعراق تستقطب سياستها وتؤثر فيها بشكل كبير ومباشر، وهو ما جعل العراق ساحة معركة سياسية ومادية، وهذا سيخلّ بالتوازن الداخلي الهشّ، ويزيد من حدة الاضطرابات الإقليمية.

بعد إكمال تنصيب معظم وزراء حكومة عبد المهدي تشهد التحالفات البرلمانية حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، حيث تفككت معظم تحالفات القوى السياسية في أثناء عملية توزيع المناصب وتقاسم السلطة. ويسيطر على إدارة المشهد السياسي الحالي تحالف "سائرون" بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، وتحالف "الفتح" بقيادة هادي العامري المقرب من إيران. وعلى الرغم من الاختلافات بين هذين التحالفين إلا أنهما اتفقا على توزيع المناصب وتقاسم السلطة، وهذا أزعج التحالفات الأخرى المشتركة معهما، مثل تحالف "النصر" بقيادة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، وتحالف "الحكمة" بقيادة رجل الدين عمار الحكيم، وقد

أعلن تحالفا "النصر" و"الحكمة" اتخاذهما موقف المعارضة البرلمانية؛ لعدم رضاهما على أداء حكومة عبد المهدي.

كذلك كان وضع القوى السياسية السُّنيّة، بل بدت أكثر اضطرابًا، إذ سرعان ما تفكّك "المحور الوطني" الذي يُعدّ أكبر تجمع برلماني للنواب السنّة؛ نتيجة الصراع على مراكز السلطة وتمثيل المكون السُّنّي في حكومة عبد المهدي.

ويبدو أن الحزبين الكرديين في وضع مماثل، لكنّهما أكثر المستفيدين من الصديق القديم عبد المهدي الذي قدّم لهما الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية، من خلال عودة أربيل إلى بغداد ومشاركتها في الحكومة، ومحاولات حلّ المشكلات العالقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة كردستان.

ويمكن أن نستعرض تشكيلة حكومة عادل عبد المهدي ووزرائه في الجدول الآتي:

الوزير	الوزارة	الانتماء	الوزير	الوزارة	الانتماء
ثامر الغضبان	النفط	تحالف سائرون	لؤي الخطيب		تحالف سائرون
فؤاد حسين	المالية	KDP	نوري صباح	التخطيط	تحالف البناء
محمد الحكيم	الخارجية	تحالف سائرون	محمد هاشم	التجارة	تحالف البناء
نجاح الشمري	الدفاع	تحالف سائرون	بنكين رايكاني	الإعمار	تحالف البناء
ياسين الياسري	الداخلية	تحالف البناء	علاء العلوان	الصحة	تحالف البناء
صالح الجبوري	الصناعة	تحالف البناء	احمد العبيدي	الرياضة	تحالف البناء
صالح حسين	الزراعة	تحالف سائرون	نعيم الربيعي	الاتصالات	تحالف البناء
جمال العادلي	الموارد المائية	تحالف سائرون	عبد الله اللعيبي	النقل	تحالف البناء
قصي السهيل	التعليم العالي	تحالف سائرون	---	التربية	تحالف البناء
عبد الأمير الحمداني	الثقافة	تحالف البناء	نوفل بهاء	الهجرة والمهجرين	KDP
باسم الربيعي	العمل والشؤون الاجتماعية	تحالف سائرون	فاروق امين	وزارة العدل	PUK

تحديات تواجه عادل عبد المهدي

يجد رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي نفسه في مواجهة خصوم متربصين وحلفاء غير موثوقين، وهو يحاول قيادة البلاد وسط صراع إيراني- أميركي يهدد استقرار المنطقة كاملة، والعراق على وجه الخصوص.

وخسرت الأطراف التي راهنت في البداية على كون عادل عبد المهدي مرشّحا مستقلًّا يمتلك خبرة سياسية يمكن أن يقود العراق إلى الخروج من أزمته الحالية، وأنه يستطيع إدارة الخلافات بين القوى السياسية، لكن تبيّن أن شخصيّته (من خلال قراراته واختياراته وبرنامجه الانتخابي) خيَّبت معظم التوقعات التي سادت الجو الإيجابي بُعَيد تكليفه. إذ بدت الأطراف السياسية القوية ذات تأثير واضح في قرارات عبد المهدي، من خلال شكل حكومته التي استنسخت تجربة المحاصصة الطائفية والحزبية في توزيع المناصب، كذلك إخفاقه في كسب ثقة أي من القوى السياسية التي لاتزال متصارعة على المناصب السيادية، وعدم وضوح خياره الإستراتيجي فيما يخص الصراع الأمريكي- الإيراني في المنطقة، في جو من عدم الاستقرار الأمني والتهديدات المتزايدة للإرهاب على الأراضي العراقية.

ويبدو أن عادل عبد المهدي يتبع إستراتيجية تحويل الأزمات، أو تصديرها إلى أطراف الصراع ذات العلاقة. فهو دائمًا ما يذكر في تصريحاته وقراراته المتعلقة بترشيح الوزراء على "توافق الأحزاب السياسية"، مبعدًا نفسه عن دائرة المسؤولية المباشرة، أو محاولًا حصر الصراعات بين التحالفات والقوى السياسية. ويذكر المحلّل السياسي والأمني هشام الهاشمي التحديات التي أخفق عبد المهدي في حلها، أو في إعلانه الإستراتيجية المناسبة لحلها مستقبلًا في الآتي [1]:

1. مشكلة وجود قوات التحالف الدولي على الأراضي العراقية، وبخاصة القوات الأمريكية التي تقوم بوظائف عسكرية وأمنية واستخبارية وتقنية مختلفة. والتي ظهرت دعوات برلمانية مباشرة لإخراجها من العراق، مبيّنة عزمها على طرح مقترح قانون في هذا الشأن.

2. ضبابية التعامل مع قضية كركوك ونفطها وصراع شرائحها والإدارة المشتركة للمناطق المختلفة عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

3. عدم وجود إستراتيجية لمعالجة مشكلة الفصائل الكردية المسلحة في شمال العراق (PKK).

4. مشروع محاربة الفساد المالي والإداري والإصلاح الحكومي، وتجفيف منابع مافيات ولجان اقتصاد الحرب، ومكافحة الفساد والبيروقراطية.

5. عدم وجود إستراتيجية اقتصادية واضحة، وزيادة قروض صندوق النقد الدولي، واختلال توازن الاقتصاد العراقي وقيمة العملة العراقية.

هذه المشكلات وغيرها من الممكن أن تزيد من تفاقم تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وذلك بسبب عدم وجود برنامج واضح وناجح ومتفق عليه لمعالجة هذه الإشكالات.

وقد استعرضت الحكومة العراقية نسب الإنجاز المتحققة من برامجها الحكومي خلال مدة ستة الأشهر الأولى من عمرها، وقد أثار هذه الأمر جملة من ردود الأفعال، بعضها مشكك والبعض الأخر منتقد، وتعد التقارير البرلمانية واللجان المكلفة بمراقبة الإنجاز المتحقق من

برنامج الحكومة الحالية من أبرز الانتقادات التي شـكّكت بنسـب النجاح الحكومي في تطبيق البرنامج المعلن لحكومة السيد عادل عبد المهدي.

وفي الوقت الذي أعلن فيه السـيد رئيس الحكومة العراقية بأن نسـبة ما تحقق من البرنامج الحكومي خلال أول سـتة أشـهر من حكومتـه تجاوزت (76٪)، إلا أن لجنـة متابعة البرنامج الحكومي البرلمانية بينت أن النسـبة الحقيقية للإنجاز هي (36.5٪)، إضافة إلى أن النسـبة التي أعلنتهـا لجنـة مراقبة تطبيـق البرنامج الحكومي في المشروعات الخدمية هـي (0٪)، وأن تقرير الإنجاز الحكومي لم يتطرق إلى مخرجات قضايا مهمة، كالقضايا التي تشـغل الشـارع العراقي والرأي العام المحلي والعالمي في مكافحة الفسـاد، وحصر السـلاح بيـد الدولة، وضبط حركة الفصائل والمليشـيات المسـلحة، وهي مخرجـات مهمة، ربـما يتوقـف عليها مسـتقبل حكومة السـيد عـادل عبد المهدي والعملية السياسية برمتها.[2]

كلما زادت حدة الخصومة بين الولايات المتحـدة الأمريكيـة وإيـران أصبحت الحكومة العراقية أضعف. فالمنافسة بيـن الداعمين الخارجييـن الرئيسين للعراق تستقطـب سياستها وتؤثر فيها بشكل كبير ومباشر

دور مقتدى الصدر

يمتلـك المرجع الديني السـيد مقتـدى الصدر أكبر كتلـة برلمانيـة في مجلـس النـواب العراقي، وهـو من بين الزعـماء العراقيـين القلائـل الذين يحظون بتأييد شـعبي بالنسـبة لجهة التأثير الشـخصي، لا لجهة التأثير السياسي أو الحزبي. وقد أدّى الصدر دورًا بارزًا في إيصال عادل عبد المهدي إلى منصب رئيس الوزراء، وأسهم في اختيار جزء مهم من أعضاء حكومته. وتشكّل مواقف الصدر عاملًا فعالًا في التأثير في الأحداث السياسية في العراق.

ويعتقد كثيرون أن الصدر هو الشخصية الوحيدة التي يمكنها أن تفعل ما لا يمكن للحكومة العراقية فعله، في إطار حساسية الوضع؛ بسبب التصعيد المتبادل بين الولايات المتحدة وإيران. وعلى الرغم من انفتاحه الكبير على العمق العربي للعراق، وتشـجيعه رئيس الحكومة السـابق حيـدر العبـادي والحالي عادل عبد المهـدي على تعزيز علاقات العراق الخارجيـة؛ العربية منها والأجنبية- فـإن الصدر هو أحد الأعداء العراقيين التقليديين للولايات المتحدة الأميركية، إذ يطالب بالحد من نفوذها في العراق، وترحيل جنودها العسكريين عن البلاد.

كـما تُعـدّ شـخصية مقتـدى الصـدر متقلبـة وثورية وغير مسـتقرّة الحالـة في اتخـاذ القرار السـياسي، وهـذا الأمر ينعكس عـلى علاقاته مع القوى السياسـية الحليفة معه أو المنافسـة له، وكذلك ينعكس على الشـارع العراقي الذي يسـتطيع تحريك جمهوره الواسع فيه. يتبع مقتدى الصدر أسـلوب المشـاركة بقوة واندفاع كبير، أو الانزواء والاعتـكاف والابتعاد عن أي قرار سـياسي، وهذا مـا يضع شركاءه في العملية السياسـية في حيرة التعامل معـه، وكذلك أدّى إلى امتعاض نسـبة كبيرة من جمهوره المؤيّد له. ويظهر ذلـك من خلال تصريحاته المفاجأة والحادة، أو إعلانه الانعزال عن السياسة المفاجئ في أكثر الأوقات حرجًا.

تشير بعض المصادر أن الصدر غير راضٍ عن أداء عبد المهدي، إضافة إلى أنه غير مرتاح للاتفاق الذي أجراه مع هادي العامري. ويبدو كذلك أنه غير مرتاح لأداء حكومة عادل عبد المهدي، ودائمًا يلوّح بالحراك الشعبي بوصفه ورقة للإطاحة بحكومة عبد المهدي، التي أمهلها سنة كحد أقصى لتثبت نجاحها.[3]

التحالفات السياسية الهشة

تتسم العملية السياسية العراقية بفقدان الثقة بين أطرافها المختلفة والمتعددة، وهو ما يعكس حالة من عدم الاستقرار في العلاقة بين القوى السياسية الرئيسة المؤثّرة، بل ذهبت حالة فقدان الثقة إلى عدم الاستقرار في العلاقة بين الأحزاب داخل الكتلة السياسية ذات التوجه الطائفي أو القومي الواحد. ونحن هنا نشير إلى تجزّأ الصراع إلى صراع (شيعي- شيعي، سني- سني، كردي- كردي)، ليبرز تحدٍّ أكثر خطورة من حالة عدم الاستقرار.

تواجه العملية السياسية بعد الانتخابات الأخيرة حالة من تكوّن وتفكك التحالفات بصورة سريعة ومثيرة، بدأت بين الكتل الفائزة في انتخابات أيّار 2018. أولها التحالف الذي كان بين كتلة سائرون وكتلة الفتح (أكبر قائمتين فائزتين) الذي لم يستمر لمدة 48 ساعة، وقد انتهى هذا التحالف لعدة أسباب، منها: عدم التوافق بين قيادات سائرون "الصدر" والفتح "العامري"، بسبب محاولة "الفتح" ضمّ كتلة "دولة القانون" بقيادة المالكي، ووجود عصائب أهل الحق فيها، والذي تربطهم علاقة غير جيدة مع مقتدى الصدر.[4] ولو تحقق تحالف كتلة "سائرون والفتح" لكان بالإمكان تجنب الكثير

مـن المشـكلات فيما يتعلـق بموضوع (الكتلة الكبرى) واختيار الرئاسـات الثـلاث بأغلبية سياسـية، لكـن كان لعـدم رضا إيـران وتحذيرها حليفهـا الأقوى "الفتـح" دور في تفكيك هذا التحالف بسرعة؛ لسـوء علاقة إيران مع "مقتدى الصدر" وكتلته "سـائرون" التي تُعدّ الأبعـدعـنالمحـورالإيـراني.

إن الخلاف بين القوتين الشيعيتين جعلهما تبحثان عن كتل أصغر داعمة، إذ اتجهت وفود تحالف سـائرون، وتحالـف الفتح صوب أربيل والسـليمانية في محاولة لإقنـاع الجانب الكردي (الحـزب الديمقراطي- بارزاني، الاتحاد الوطني- طالباني) اللذين يمثلان أحد الأركان المهمة في عمليـة تشـكيل الحكومة، وقـد بدا الحليفـان الكرديان الكلاسـيكيان أكثر انقسـامًا ممّا كانا يبدوان عليه، فقد كان تحالفهما السياسي الأقوى طوال الدورات الانتخابية السابقة، حيث كانا يشـكلان فريقًـا واحدًا يتفاوض مع بغـداد، وهذا كان يجعلهما أكثر صلابـة في المطالب والثقل السـياسي في التشـكيل. لكنهما أيضًا كانا عرضـة للتفكك والاختلاف، بعـد عملية الاختراق للاتحـاد الوطنـي (طالباني) الـذي كان يعاني صراعًـا داخليًّا بين تركة أسرة "جـلال الطالباني" وقيادات الوطني، مثل "كوسرت رسـول" من قبل أوساط داخلية وخارجية.[5] وكان قد سبق ذلـك خـلاف الطالبانيين والبرزانيـين حول عقدة كركـوك، وأزمة الاسـتفتاء في عام 2017، وهذا كلّه سـهل عملية الانقسام داخل القوى الكردية الرئيسة، وتحولها إلى اتفاقات مع القوى الأخرى في بغداد.

ظهـرت تحالفات نواب المكوّن السُّـنّي أكثر عرضة للتفكك، حيث تشـكل للمرة الأولى مـا يسـمى بـ"تحالف المحور الوطني"، الـذي ضمّ أغلب القوى السـنية الفائزة في الانتخابات بقيادات مهمة، مثل (النجيفي، سليم الجبوري، خميس الخنجر، جمال الكربولي، أحمد الجبوري أبو مازن). وبدا أن التحالف يعتزم تغيير نمط الأداء للساسـة السُّـنة التقليديين، الذين أخفقوا في تمثيـل المكـون، وقادوه نحو الوقوع في إشـكاليات كبرى، أبرزها تنظيـم داعش الذي احتلّ معظـم المناطـق السُّـنية في العراق، وشرّد سـكانها، ودمّر بناهـا التحتية بـين 2014 و2017. لكـن هـذا التحالـف لم يصمد طويلًا هـو الآخر، خصوصًـا وأنه بُنِي على أسـس منفعية حول آليـة توزيـع المناصب بين المتحالفين، لا على أسـاس تمثيـل المكون السُّـني والمطالبة بحقوقه أو رفع الظلم عنه. إضافة إلى ذلك فقد استغل تحالف الفتح ضعف بنية تحالف المحور السُّني من خلال مزاد المناصب الذي اسـتقر بإعطاء رئاسـة مجلس النواب لمحمد الحلبوسي، القريب من المحور الإيراني. وهذا جعل تحالف المحور ينقسم إلى قسمين: قسم مع تحالف سائرون (أسامة النجيفي، سليم الجبوري، وآخرون)، وقسم مع تحالف الفتح (خميس الخنجر، جمال الكربولي، أبو مازن، وآخرون).

تبدو التحالفات والتكتلات البرلمانية أكثر عرضة للتفكك والانقسـام في المرحلة المقبلة؛ لأن الكتل السياسية تعيد تقييم تحالفاتها لتحقيق مزيد من المكاسب. إذ تواجه اليوم التحالفاتُ السياسـية التـي جمعت الأحزاب والقوى العراقية المختلفة منـذ منتصف العام الماضي- تهديدًا

بالانفراط والتفكك؛ نتيجة تقاطع المصالح واختلاف الرؤى، حيث تخوض الكتل والأحزاب السياسية حراكًا مكثّفًا نحو تحالفات وانسحابات جديدة، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية. ويرى مراقبون للشأن العراقي أن التحالفات الحالية بُنِيت في أغلبها بشكل مستعجل وسريع لتشكيل الحكومة الحالية، دون أن تكون هناك رؤية سياسية لتلك التحالفات، وللهدف منها، ولخطط العمل في المستقبل، وهو ما جعلها عرضة للتفكّك في أول هزّة قد تتعرض لها، ولاسيّما أن العملية السياسية في العراق تقوم في بعض مفاصلها على المصالح الحزبية الضيقة، والآنية، دون النظر إلى مصلحة البلد بصورة شاملة.

ومن المتوقع أن ينفرط عقد التحالف المرحلي بين تحالف "الإصلاح والإعمار" و"البناء"، ومن ثم أن تنهار بنيويّة كل تحالف، لكونه جاء بوصفه جزءًا من سياق الوصول إلى السلطة التنفيذية، وعدم امتلاكه لبرنامج عمل سياسي متفق عليه بين القوى المؤتلفة داخل كل تحالف، مع استمرار تصادم المصالح والتدافع للظفر بأكبر عدد من المناصب في ظل التوجه لإعادة هيكلة الدولة برؤية ومنهج وتقاسم جديد، فضلًا عن المتغيرات الدولية والإقليمية وتصاعد هامش الاشتباك بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإمكانية تبدل موازين القوى في الداخل العراقي؛ كل هذا وأكثر كان حافزًا لقوى وأحزاب وتيارات لأجل إعادة تموضعها من جديد .

مع تشكيل الحكومة وترشيح الوزراء، بدأت بوادر عدم الاتفاق داخل الكتلة البرلمانية الواحدة، وكلما تعمقت تفصيلات عملية هيكلة الحكومة ومؤسسات الدولة وتوزيع المناصب والوظائف الحكومية الرفيعة- تظهر علامات الخلاف أوضح بين شركاء التحالف الواحد، حيث يتكون تحالف الإصلاح والإعمار من (سائرون، الحكمة، النصر "العبادي"، أسامة النجيفي وسليم الجبوري وخالد الجبوري وهم جزء من تحالف المحور السُّني، إياد علاوي، الجبهة التركمانية، ونواب مستقلون). بينما تحالف البناء مشكّل من (الفتح، دولة القانون، فالح الفياض، حزب الفضيلة، أبو مازن وجمال الكربولي وخميس الخنجر وهم جزء من تحالف المحور السني، وبعض النواب الأكراد من حزب التغيير).

يدّعي بعض النواب بتفرد كتلتي "سائرون" و"الفتح" بعملية اتخاذ القرارات نيابة عن شركائهما في التحالف،[6] خصوصًا في التفاهمات واللجان التشاورية من أجل الدرجات الخاصة في حكومة عبد المهدي، وهذا أثار حفيظة الكتل الأخرى. حيث تشير بعض المصادر إلى احتمالية خروج العبادي، وكذلك تيار الحكمة من تحالف "سائرون". وعدم رضا سُنّة تحالف الفتح من آلية توزيع المناصب والمشاركة في الحكومة.

يرجّح محللون مختصون بالشأن العراقي، أن التحالفات الحالية غير مستقرة ومعرضة للانقسامات في المستقبل في ظل تزايد الخلافات على توزيع المناصب، وفي حالة فتح ملفات الفساد التي من الممكن أن تهدّد مصالح أحزاب وشخصيات متنفذة داخل بعض التحالفات، وكذلك قضايا أخرى تدخل عاملًا حاسمًا في تماسك هذه الأحزاب داخل التحالف الواحد،

مثل: قانون مصير الوجود الأمريكي في العراق، والموقف من العقوبات على إيران، ومناصب الهيئات المستقلة مثل هيئة النزاهة وهيئة الانتخابات، والأجهزة الأمنية ومصير الحشد الشعبي، وقضية كركوك، والاستثمارات والعقود والاتفاقيات مع الدول المجاورة، والقوانين الخدمية والاجتماعية، وغيرها من الملفات الشائكة. ويرجّح نواب أنه مع أول عملية استجواب أو إقالة لأي وزير تابع لأي جهة أو حزب سياسي، سوف تبدأ المعاملة بالمثل لبقية الوزراء، ثم الصراع بين الكتل البرلمانية والأحزاب هدفه الإسقاط السياسي والانتقام، ومن هنا من الممكن أن يؤدي إلى انهيار المشهد السياسي بالكامل.

يمتلك المرجع الديني السيد مقتدى الصدر أكبر كتلة برلمانية في مجلس النواب العراقي وهو من بين الزعماء العراقيين القلائل الذين يحظون بتأييد شعبي بالنسبة لجهة التأثير الشخصي لا لجهة التأثير السياسي أو الحزبي

معارضة برلمانية، ومحاولة لسحب الثقة عن حكومة عادل عبد المهدي

إن عملية تشكيل حكومة عادل عبد المهدي لم تكن على مستوى عال من التوافقات الداخلية والإقليمية، وإنما جاءت ضمن إطار "أفضل الأسوأ" بين خيارات الأحزاب والكتل الفائزة التي اصطدمت بحائط انتهاء المهلة الدستورية والفوضى التي شهدتها البلاد في وقتها. كان حيدر العبادي يستعدّ لتجديد ولايته الثانية لكونه المرشح الأوفر حظًا والمقبول أمريكيًّا. لكن الإرادة الداخلية والخارجية لم توافق على إعطاء العبادي فترة ثانية في الحكم. وبعد 7 أشهر أعلن تحالف "النصر" بزعامة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي ما أسماه "المعارضة التقويمية" للحكومة العراقية، بعدها كشف تيار "الحكمة" بزعامة عمار الحكيم" يوم 16 حزيران عن تبني "المعارضة الدستورية"،[7] فيما بدا وكأنه بداية لولادة معارضة برلمانية كبيرة قد تضم أيضًا كتلة "سائرون" بزعامة "مقتدى الصدر". فقد أعلن "الصدر"، مهلة سنة لقياس حكومة عادل عبد المهدي، وهو ما دفع كتلة "سائرون" التي يتزعمها إلى طلب استجواب رئيس الحكومة والتلويح بخيار المعارضة أيضًا.

وفي حال واصلت "الحكمة" و"النصر" أسلوب المعارضة ولحقت بهما كتلة "سائرون" بعد انقضاء المهلة التي حددها الصدر، فإنّ خيار سحب الثقة عن حكومة "عبد المهدي" سيكون هو الأكثر احتمالًا، ولاسيما إذا ما تجاوز عدد الكتل المعارضة أكثر من نصف المقاعد البرلمانية.

تشهد تسريبات عن توجّه بعض الكتل لسحب الثقة، والعمل على تشكيل تكتّل برلماني يشهر البطاقة الحمراء، ويطلق صافرة النهاية لحقبة عبد المهدي، من دون منحه وقتًا إضافيًّا، خصوصًا في ضوء أحداث قصف مخازن الحشد الشعبي، وقضية الجثث مجهولة الهوية.

إن خطوة المعارضة البرلمانية غير مسبوقة في العملية السياسة العراقية بعد عام 2003، ربما منذ زوال الملكية في عام 1958، لم تكن هناك معارضة رسمية. كما أنه تكتيك جريء ينطوي على مخاطر، لكن إذا نجح، فقد يساعد في تقويم النظام السياسي في العراق.

الموصل وتفكّك التحالف السياسي للمكوّن السُنّي

لاتزال تعاني المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي الكثير من الدمار على المستويات كافة، وسطوة المليشيات ومافيات الفساد التي تقف في وجه إعادة الإعمار وتعافي أبناء المناطق السُّنية من المآسي والظلم الذي تعرضوا له في زمن الحكومات الطائفية السابقة وفي زمن سيطرة تنظيم داعش. وإن آخر مآسي الموصل هو غرق العبارة النهرية التي راح ضحيتها عشرات من المواطنين الأبرياء من النساء والأطفال، نتيجة الإهمال وسوء الإدارة التي تقع تحت سيطرة المليشيات المتنفذة بالمدينة. وهذا الذي سارع من كشف حجم المعاناة التي يعانيها أهالي الموصل. وقد شكّل عبد المهدي خلية أزمة خاصة لإدارة المدينة بعد إقالة المحافظ السابق نوفل العاكوب الموالي للحشد الشعبي، على أثر قضية فساد كبيرة وسرقة أموال مخصصة لإعادة الإعمار والنازحين وتحسين الواقع الخدمي لمدينة لموصل. كما أن الحشد الشعبي له الدور الأبرز في دعم المحافظ الفاسد والسيطرة على المدينة من خلال قوته العسكرية ومكاتبه الاقتصادية، وتسود حالة من التذمّر والمعارضة من بقاء قوات الحشد الشعبي في الموصل.

تتسم العملية السياسية العراقية بفقدان الثقة بين أطرافها المختلفة والمتعددة وهو ما يعكس حالة من عدم الاستقرار في العلاقة بين القوى السياسية الرئيسة المؤثّرة بل ذهبت حالة فقدان الثقة إلى عدم الاستقرار في العلاقة بين الأحزاب داخل الكتلة السياسية ذات التوجه الطائفي أو القومي الواحد

تتسم الأحزاب السُّنية بخلافاتها الداخلية العميقة، التي منعتها من التقارب طيلة أعوام. لكن بعد خلافات داخلية استمرت لأشهر،انتهى ما يسمى "تحالف المحور"، أكبر كتلة لتمثيل المكون السُّني في البرلمان العراقي،[8] بتفككه إلى أجزاء عدة، إثر خلافات بشأن الشخصية التي تتبوأ منصب محافظ نينوى. وتشكّل هذا التحالف عقب مفاوضات ماراثونية بعد الانتخابات البرلمانية في أيار 2018، ليضم معظم الأحزاب السُّنية الفائزة. وتشهد أوساط القوى السياسية السُّنية خلافات عميقة بشأن الجهة التي يمكنها تمثيل هذه المناطق في البرلمان والحصول على لقب "زعامة" المكون السُّني، وبخاصة بعد ظهور جيل جديد من السياسيين السُّنة الذين أظهروا مرونة عالية في التعامل مع القوى الشيعية الداخلية والإقليمية.

جاء انتخاب منصور المرعيد، عن حركة عطاء التي يتزعّمها رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، بعد مفاوضات معقّدة بين الأطراف الشيعية والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، وسط اتهامات بوجود صفقات مالية أثرت في قرار أعضاء مجلس محافظة نينوى، كذلك اتفاقات مع الأحزاب الكردية لدعم مرشح الحشد مقابل تسويات حول وضع كركوك.[9]

على إثر ذلك، انقسم "المحور السُّني" إلى ثلاثة كيانات؛ يقود الأول زعيم المشروع العربي خميس الخنجر، بالاشتراك مع محافظ صلاح الدين السابق أحمد الجبوري- أبو مازن. ويقود

الثاني رئيس البرلمان محمد الحلبوسي الذي أعلن انسحاب "القوى العراقية" الذي يترأسه من تحالف المحور. فيما يقود الثالث رئيس "للعراق متحدون" أسامة النجيفي.

تعود أسباب معظم الانقسامات السياسية السنية الداخلية، إلى هامشية الدور الذي تؤدّيه هذه القوى في المشهد السياسي، وتبعيتها للمشروعات السياسية الشيعية. إن التمثيل السني في الحكومة أو البرلمان لم يعد ذا قيمة فاعلة. كانت رئاسة مجلس النواب تشكل مصدر قوة للسياسيين السُّنة، واستطاع من تبوّأ ذلك المنصب منذ عام 2006 لغاية 2014 أن يفرض نفسه شريكًا في العملية السياسية ولو بحدودها الدنيا، مثل محمود المشهداني الذي أُقصيَ بسبب معارضته للضغوطات التي كانت تُمارس على السُّنة، وأسامة النجيفي الذي يُعدّ أفضَل من قاد السُّنّة بهذا المنصب، وخروجه من هذا المنصب يُعدّ خسارة كبيرة لسياسي السُّنّة في البرلمان.[10] ومع أن المشهد الحالي يشير إلى أن الحلبوسي يحظى بأفضلية في هذا النزاع السياسي السُّني، بالنظر إلى موقعه على رأس السلطة التشريعية، وهو ما يسّهل عليه الفوز بـ(زعامة المكون السُّني)، إلا أن الضربة القوية التي تلقاها، بإخفاقه في فرض محافظ نينوى تضمنت رسائل واضحة تشير إلى أن خميس الخنجر لا يزال لاعبًا مؤثرًا للغاية. وأن ذلك سوف ينعكس على حوارات الوزارات الشاغرة بحكومة عادل عبد المهدي علمًا أن الوزارات الشاغرة المتبقية من حصة السُّنة هي وزارة التربية.

إن ميدان حسم المعركة على "الزعامة" السُّنية في العراق، سيكون خلال انتخابات المجالس المحلية، في نيسان 2020. وتوفر الانتخابات المحلية مؤشرات واضحة على شعبية الأحزاب وطبيعة علاقتها بالجمهور، كما تضطلع المجالس المنبثقة عنها بمهمة تشكيل الحكومات المحلية، التي تحتكر السلطات الإدارية في المحافظات، وعادة تستخدمها الأحزاب السياسية لتوسيع مساحة نفوذها. هذا الانقسام السياسي سيحوّل مدينة الموصل إلى ساحة لتصفية الحسابات حتّى موعد الانتخابات المحلّيّة، التي لن تتمكّن السلطات الاتحادية من تنظيمها، في ظلّ أجواء التخوين والمخاوف الأمنية الحاليّة.

سنجار على خط الأزمة

تكتسب مدينة سنجار أهمية إستراتيجية كبيرة في المنطقة فهي تبعد 80 كيلومتر عن مدينة الموصل ونحو 50 كيلومتر عن الحدود العراقية السورية و70 كيلومتر عن الحدود التركية. وتوفر هذه المدينة موقعًا جغرافيًا مهمًا وبيئة أمنية وعسكرية تساعد على التنقل الآمن والإعداد والتعبئة والاختفاء كونها منطقة جبلية وعرة وتساعد على حرب العصابات[11].

وتُعدّ سنجار ذات أهمية إستراتيجية كبيرة لحزب العمال الكردستاني الذي سيطر عليها بعد عام 2014 م؛ لكونها تمثّل امتدادًا لمقاتليه تجاه الأراضي السورية التي تتواجد فيها قوات "روج آفا" الكردية، وقوات سوريا الديمقراطية. ووفقًا لمصادر محلية في سنجار، فإن حزب العمال الكردستاني يمتلك حاليًا أكثر من 30 مقرًا له في المدينة والقرى المحيطة بها ومن أبرزها قرى: بارة، سنوني، خانة صور، قرطبة، عين فتحي، وكرسي. وكذلك جبل سنجار كما أنها

تشكّل أهمية اقتصادية كبيرة لتنظيم PKK حيث يجري منها عمليات لتهريب السلاح والنفط والمخدرات والأغنام، وتشكّل موردًا ماليًّا واقتصاديًّا مهمًّا لهم.

تتبوّأ مدينة سنجار أهمية سياسية كبيرة جدًّا زادت من معاناة المدينة؛ لكونها تخضع لأجندة متصارعة، منها محلية وهو صراع كرد- كردي بين PKK وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يحاول السيطرة على مدينة سنجار وضمها إلى إقليم كردستان، ويرفض سيطرة أو وجود PKK بالمنطقة.

كما أنها تمثل تهديدًا للأمن القومي التركي الذي يخشى من تحول المدينة إلى جبل قنديل آخر في العراق يهدّد الاستقرار في تركيا، وقد هدّد الرئيس التركي عام 2016 م باجتياح مدينة سنجار واستكمال عمليات درع الفرات لما تشكّله من خطر مستقبلي على الدولة التركية بسبب سيطرة تنظيم PKK الإرهابي على المدينة، وتشكيل ربط بين "جبال قنديل" و "جبال سنجار" من جهة أخرى، وربطهما بـ"قوات سوريا الديمقراطية" PYD على الضفة الثانية من الحدود السورية وهو ما يخلق ممرًّا لنقل المقاتلين والسلاح والدعم اللوجستي ضد مصالح تركيا.

كما أنه يتبوّأ درجة كبيرة من الأهمية لكون المدينة تشكل امتداد لمدينة تلّعفر تجاه سوريا لكونها تقع على طريق الحرير الإيراني باتجاه سوريا ولبنان وصولًا إلى البحر الأبيض المتوسط، والذي ترمي القوات الأمريكية إلى أن تقطع هذا الطريق، لذا فهو يحظى باهتمام كبير لوجود اتفاق مع كردستان العراق بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية في جبل سنجار بحسب البرتوكول الموقّع مع الإقليم في 12 تموز عام 2016.

إن سيطرة تنظيم PKK"" الإرهابي على سنجار أدّى إلى زيادة معاناة أهلها، ومفاقمة الوضع الأمني في المدينة، حيث إن مدينة سنجار محتلة من قوى كردية غير عراقية، وهو ما ينذر بتفاقم الأوضاع، وهذه القوات كان لها تنسيق مع بيشمركة أربيل، في وقت الحرب على داعش، وكان لها تنسيق مع قوات الحشد الشعبي جنوب سنجار، كما أن تنظيم PKK الإرهابي يسيطر على أماكن مهمّة في سنجار، ومنع التنظيم أربع سكان قرى عربية من العودة إلى المدينة رغم حصول تلك القرى على موافقات الحكومة الاتحادية، وقد اشتبك مقاتلو التنظيم مرتين مع قوات الشرطة الاتحادية، ومرة مع الجيش. وبحسب مصادر فإنّ حوارات غير معلنة جرت بين قيادات من الجيش العراقي وقيادات حزب العمال الكردستاني، وأنّ الطرفين اتفقا على التهدئة وعدم إثارة المشكلات، على أن يُحاسَب العناصر الذين قتلوا الجنود العراقيين. وإنّ التوافق يتجه نحو تسوية الملف بشكل هادئ وملمة الأزمة. وأشارت المصادر إلى أنّ "حزب العمال PKK" أجرى حوارًا مع قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني، لإعادة عناصره، بشكل غير مسلّح إلى السليمانية، وأنّه جرى التوافق على ذلك، على ألا يكون ذلك الوجود معلنًا، وألا يرفع الحزب أعلامه على مقرّاته التي سبق أن أُخرج منها.[12]

أحد أوجه الصراع الأخرى، مساعي تركيا لافتتاح "معبر أوفاكوي" الجديد مع العراق الذي يُعتَقد أنه سيمرّ عبر تلعفر وسنجار ثم إلى الموصل وبغداد وجنوب العراق، وهو ما

سينعش التجارة ويرفع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا، ويقلّل الاعتماد على إيران،[13] وهو ما لا تحبّذه طهران، وتسعى لتوظيف حزب العمال الكردستاني ليكون ورقة تهديد لخط التجارة التركية مع العراق عبر هذا الخط الذي سيتجاوز مشكلات معبر "إبراهيم الخليل"، كما لا ترغب طهران بأي منافس لنفوذها في الجنوب، بخاصة بعد إعادة علاقات العراق مع دول الخليج ومصر والأردن كجزء من مساعي واشنطن لزيادة اللاعبين الإقليميين لإعادة العراق إلى صفه العربي، وإبعاده قدر المستطاع عن إيران، أو منافسة نفوذها المتنامي على أقل تقدير.

إن وجود حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية في "سنجار" والتنسيق مع الحشد الشعبي يقفان ضد مصلحة تركيا والعراق، وسيخلق أزمة سياسية وتوترًا دائمًا بين تركيا والعراق؛ لذا على الحكومة العراقية تقديم مصلحة العلاقات بين تركيا والعراق وإنهاء الملف والأخذ بالمحاذير الأمنية والسياسية على محمل الجد؛ لأنها ستؤثر في افتتاح المعبر، وتضرّ بمصالح تركيا والعراق.

عقدة كركوك

تتصاعد أزمة محافظة كركوك بين فترة وأخرى، وسط بيئة أمنية معقدة وأزمات داخلية ذات بعد سياسي وقومي تهدّد استقراراها. تتأثر كركوك بأدوار إقليمية ودولية تتطلع إليها؛ لكونها من المدن المهمّة بمواردها الاقتصادية، وفضائها الاجتماعي المتنوع. وشهدت كركوك في الفترة الأخيرة، تقلبات أمنية، ومواقف سياسية صادرة من بغداد وأربيل. ويضع تعقد الأوضاع الأمنية في محافظة كركوك، علاقة حكومتي بغداد وأربيل على المحك، وينذر بتفجّر أزمات سياسية قديمة وجديدة بينهما، قد تؤثّر في محاولات حكومة عادل عبد المهدي، ولاسيما بمسألة التعجيل في تحسين الأوضاع. وعن الاتفاقات الأمنية بين وزارتي الدفاع العراقية

وإقليم كردستان أفاد مصدر عسكري أنه لم يُتوصّل إلى أي شيء بشأن إدارة الملف الأمني في كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها، ولكن الجانبين اتفقا على تشكل لجان مشتركة وإجراء زيارات ميدانية لتلك المناطق بهدف الاطلاع على الوضع الأمني ومخاطر بقايا مسلحي تنظيم داعش. لذا تظل أزمة كركوك تختفي وتظهر مجددًا وفق سياسات حكومات الدولة العراقية. إنّ مشكلتها قبل النفط مشكلة هوية أهلها القومية، هل هي كردية أم عربية أم تركمانية، وتلك المشكلة ليست محصورة داخل محيط الدولة العراقية، وإنما بتأثّراتها الإقليمية.

الدور الأميركي في كركوك موجود، حيث تؤدّي الإدارة الأمريكية دورا مؤثرًا، فقد استضافت السفارة الأمريكية في بغداد مطلع شهر فبراير 2019 التركمان والكرد والعرب، وكان الهدف هو بحث ملف توزيع السلطة والملف الأمني في المدينة المتعددة القوميات.[14] يبدو أن واشنطن تريد العودة إلى اتفاق 2014 بين أمريكا وبغداد والذي يقضي بإنشاء إدارة أمنية مشتركة بين الجيش وقوات التحالف والبيشمركة.

إن سيطرة تنظيم PKK الإرهابي على سنجار أدّى إلى زيادة معاناة أهلها ومفاقمة الوضع الأمني في المدينة حيث إن مدينة سنجار محتلة من قوى كردية غير عراقية وهو ما ينذر بتفاقم الأوضاع

يتمثل تأثير "أنقرة" في ملف كركوك من خلال تحقيق الاستقرار في المدينة، وإعادة الإعمار، وترك مصير كركوك بيد أهلها، وكان السفير التركي في العراق "فاتح يلدز" قد أعلن عن تقديم طلب إلى الحكومة الاتحادية في بغداد لفتح قنصلية لبلاده في العراق. وقال يلدز: "كركوك مدينة خاصة لوجود أشقائنا التركمان الذين تربطهم مع تركيا أواصر دم ونسب"، لافتًا إلى أنه زار المدينة مرتين، ولمس رغبة كبيرة من سكانها لافتتاح قنصلية فيها، علاوة على الحاجة إلى تسهيل الاستثمارات التركية في المجالات الاقتصادية والبنية التحتية في المحافظة[15].

تستقبل مدينة كركوك أزمة محتملة بشكل كبير فيما يخصّ الانتخابات المحلية المقبلة في نيسان 2020، التي سوف تحدد الحكومة الإدارية والمحلية لمدينة كركوك. وافق مجلس النواب العراقي على التعديل الأول لقانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (21 لسنة 2018)، مع إجراء الانتخابات المحلية في كركوك مع بقية المحافظات لأول مرة منذ عام 2005. وما جرى الاتفاق عليه بخصوص كركوك ضمن القانون هو التزام المفوضية بتدقيق مطابقة سجل الناخبين في كركوك ما بين البطاقة التموينية وهوية الأحوال المدنية، على أن تُحذَف الأسماء التي لا تتطابق بين السجلين من سجل الانتخابات في موعد أقصاه 31 يناير/ كانون الثاني 2020، ويستثنى منه من اجتازوا المادة (140).[16]

في الوقت الراهن اتفق حزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني على اختيار "طيب جبار" مرشحًا مشتركًا لمنصب محافظ كركوك، لأنه يُعدّ من نصيب الأكراد (بحسب رأيهم). وهذا أثار استياء المكون العربي والتركماني في كركوك ومخاوف من عودة

الهيمنة الكردية على كركوك. وخرجت مظاهرات في كركوك احتجاجًا على تدخل الحزبين في شؤون المحافظة. وقد صرح رئيس الجبهة التركمانية العراقية أرشد الصالحي: "الكرد قاموا بإجراء تغيير سكاني في كركوك من خلال توطين (600.000) شخص في المحافظة بعد جلبهم من أربيل والسليمانية وخارج العراق أيضًا".[17] ويحاول الأكراد الاتفاق مع حكومة بغداد مباشرة من دون التفاهم مع المكونات الرئيسة في المدينة، حيث صرح "مسعود البارزاني" بأن قضية كركوك مشكلة حلّها بين حكومة بغداد وأربيل فقط. وصرح أرشد الصالحي بأن "الانتخابات التي ستجري في كركوك شريان العراق النفطي، إما تكون سببًا في الحفاظ على الوضع السياسي بالبلاد إذا دُقِّقت سجلات الناخبين، أو تكون مفتاحًا لحرب أهلية تغير خارطة العراق الجغرافية والسياسية".

هذه الأزمة الجديدة قد تؤثر بالتحسن الأمني النسبي منذ تشكيل حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، ولكنها أولًا قد تعوّق إجراء انتخابات مجالس المحافظات، أو انتخابات محافظة كركوك على أقل تقدير. إذ لم تجرِ الانتخابات المحلية فيها منذ عام 2005، بسبب خلافات القوى السياسية.

البصرة واحتمالية عودة التظاهرات

على الرغم من الهدوء الذي يخيّم على البصرة حاليًا، إلا أن الجهات المسؤولة عن التظاهرات بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، تحضّر في محافظة البصرة جنوبي العراق، لعقد اجتماع موسّع، استعدادًا لتظاهرات جديدة، على اعتبار أنّ أسباب التظاهرات والاحتجاجات لاتزال قائمة، في ظل عدم استجابة الحكومة للمطالب. وتقول قيادات التظاهرات: إنّ "تظاهراتنا طيلة الشهور السابقة لم تحقّق أهدافها، حكومة حيدر العبادي السابقة تحايلت بالوعود، والحال تتكرر مع حكومة عادل عبد المهدي". وفي يوليو/ تموز 2018، اندلعت احتجاجات شعبية ضخمة ضد الفساد والإهمال الحكومي في البصرة، تطورت خلال أسابيع وأصبحت عنيفة ودامية.

وقد حذرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في 22 تموز 2019 من احتمال تكرار أزمة المياه الكبيرة في مدينة البصرة بجنوب العراق على غرار العام الماضي، إذا لم تعمل السلطات على تصحيح عقود من الإخفاقات الإدارية "المزمنة". ورأت المنظمة أن "هذه الإخفاقات مجتمعة، تنتهك حق سكان البصرة في الماء، والصرف الصحي، والصحة، والمعلومات، والبيئة الصحية والملكية (الأراضي والمحاصيل) التي يكفلها القانون الدولي وكذلك القانون الوطني." وانتقدت "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها السلطات العراقية التي "تقاعست عن تحذير السكان بشكل صحيح أو فوري من آثار المياه الملوّثة وكيفية تجنب الضرر.[18]

وفي الوقت ذاته انطلقت في المحافظة الغنية بالنفط ضغوط من نوع آخر تمثلت بحراك سياسي يدعو إلى إنشاء إقليم فدرالي في البصرة يتمتع بحقوق مثل التي تُمنَح لإقليم كردستان العراق. وفيما أكد مسؤولون محليون المضي بإجراءات قانونية لإقليم البصرة عبّر نواب عن

مخاوفهم من استخدام التلويح بإنشاء إقليم بصفته ورقة ضغط على الحكومة المركزية وعلى البرلمان. حيث يعود إلى الواجهة ملف تحويل محافظة البصرة إلى إقليم. ويحضر مع هذا الملف جدل يتوزع بين أوساط سياسية، وبرلمانية، وتعليقات من قبل خبراء في النفط والاقتصاد، فيما يرى مراقبون أن الأحزاب التي تطالب بتحويل المحافظة إلى إقليم تصطدم بنفسها في الحكومة الاتحادية لتسويف طلب التحويل، أو تأجيله، أو رفضه بشكل كامل.[19] هذه المؤشرات تؤكّد وجود أزمات مخفية سوف تنفجر في وقت ما، من خلال عوامل مؤثرة اجتماعية تتعلق بالخدمات والمطالبة بحقوق الشارع البصري، أو استخدامات ذات أغراض سياسية تستطيع استثمار هذا النوع من الأزمات لمصلحتها.

خاتمة

إن الأزمة الحالية التي يمر بها المشهد العراقي الذي تتنازعه مصالح وصراعات الأحزاب الطائفية هي تحصيل حاصل لطبيعة النظام السياسي المفروض على العراق بعد عام 2003. ويعتقد مراقبون أن كثيرًا من القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية ترى أن حكومة عبد المهدي تسير نحو طريق الإخفاق، وهذا يدعو إلى القفز من مركبها قبل الغرق، خصوصًا أن هذه الأحزاب السياسية لا تريد أن تتحمل مسؤولية إخفاق الحكومة، ولاسيّما وهي تستعد للمشاركة في انتخابات محلية العام المقبل. كما تواجه حكومة عادل عبد المهدي انتقادات سياسية ودينية وشعبية بعد أن تنصّلت عن وعودها في تنفيذ البرنامج الحكومي واتخاذ خطوات فاعلة إزاء مكافحة الفساد المستشري في الوزارات والمؤسسات الحكومية وانتشار السلاح بشكل واسع.

ربما استطاعت الحكومة العراقية أن تسيطر على حركة الاحتجاج في بعض المحافظات، ولاسيما في محافظة البصرة (حتى الآن)، إلا أنها عمليًّا أخفقت في تحقيق إنجاز فعلي على مستوى الخدمات والصحة والتعليم والاتصالات والنقل وغيرها من الخدمات العامة، ولاسيما أن تقرير اللجنة البرلمانية قد أشار إلى أن نسبة إنجاز البرنامج الحكومي على المستوى الخدمي هو (0٪)، وهذا ما يضع السيد عادل عبد المهدي وحكومته في خانة الاتهام، ولاسيما مع توفر التخصيصات المالية.

فضلًا عن ذلك، فهناك فصل تشريعي ساخن ينتظر القوى السياسية داخل قبة البرلمان العراقي للتصويت على قوانين مهمّة في مقدمتها) قانون المحكمة الاتحادية، وقانون النفط والغاز، وقانون حرية التعبير، وقانون من أين لك هذا؟)، وغيرها من القوانين التي ربما تكسر قواعد الاتفاق بين القوى السياسية الرئيسة التي جاءت برئيس الوزراء الحالي إلى رئاسة الوزراء.

في المقابل يبقى السؤال المُهمّ الذي يطرح نفسه، هو في توقيت أزمة المشهد السياسي العراقي، التي ترجمتها الصعوبات التي تواجه الحكومة، مع تصاعد حدة الصراع الأمريكي- الإيراني، وتأثيره المباشر في مستقبل العملية السياسية في العراق.

الهوامش والمصادر :

1. "تجربة عبد المهدي القادمة بين غربة العبادي وفقدان التوازن"، المدار للسياسة، 2018/10/21، https://almedar.com/?p=6943.
2. "تضارب نسب الإنجاز الحكومي هل يطيح بحكومة السيد عادل عبد المهدي؟"، ميثاق العيساوي، مركز الفرات، 2019/8/20، http://fcdrs.com/polotics/1282.
3. " سائرون: الصدر غير راض عن الحكومة"، العراق اليوم، 15/06/2019، http://iraqtoday.com/news/30644/
4. سيناريوهات الكتلة الأكبر، مركز العراق الجديد، 6 سبتمبر، 2018، https://www.newiraqcenter.com/archives/4071.
5. سليماني إلى كردستان العراق في مهمة جديدة، 24 سبتمبر 2018، https://arabi21.com/story/1125101/
6. "التحالف الثالث يستشعر الخطر" الناس نيوز، 22 إبريل 2019، https://www.nasnews.com/01taqasum3/.
7. العبادي يلوح بالمعارضة والحكيم يرد على عبد المهدي، العربي الجديد، 27 يوليو 2019، https://iqi.su/pkciJ
8. "تشكيل "تحالف المحور الوطني" بقيادة 6 شخصيات سياسية"، السومرية نيوز، 14 أغسطس، 2018، https://iqi.su/DutpL.
9. "أثيل النجيفي: صفقة انتخاب محافظ نينوى، بضعة ملايين دولار، ومنصب محافظ كركوك"، وكالة المسلة، 2019/5/13، https://bit.ly/2ZwUHeo.
10. السياسة السنية العراقية في مأزق خطير، محمد عياش الكبيسي، العالم الجديد، 6 حزيران 2019، https://iqi.su/uB7aV
11. مدينة سنجار: صراع المصالح والنفوذ، حاتم الفلاحي، مركز راسام، 3 أيار 2019، https://rasamcenter.com/estimate-position/4131/.
12. "صفقة تعيد "العمال الكردستاني" إلى السليمانية"، العربي الجديد، 1 أيار 2019، https://iqi.su/tlsIH.
13. "توظيف PKK في سنجار وصراع الإرادات حول الموصل"، مجاهد الطائي، نون بوست، 19 مايو 2019، https://iqi.su/TIgv7
14. "السفارة الأمريكية تدخل على خط الأزمة في كركوك"، https://www.youtube.com/watch?v=CcRrjoeGZJE.
15. "تركيا تعتزم افتتاح قنصليتين جديدتين في العراق"، ترك برس، 21 ديسمبر 2018، https://www.turkpress.co/node/55979.
16. "نائب: توافق على قانون انتخابات كركوك"، الغد برس، 23 تموز 2019، https://iqi.su/HK7Xn.
17. https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/160720196.
18. "Iraq: Water Crisis in Basra: Decades of Mismanagement, Pollution, Corruption", iraq-/22/07/human rights watch, 22 July 2019, https://www.hrw.org/news/2019 water-crisis-basra.
19. "البصرة تمضي بإجراءات الأقلمة، ورقة ضغط على بغداد"، العربي الجديد، 15 فبراير 2019، https://iqi.su/t6S81